

بيان دورة الأستاذة الباحثة

بدعوة من المكتب الوطني استأنفت اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي أشغال دورتها المفتوحة يوم الأحد 12 أكتوبر 2014 بكلية العلوم بالرباط. سبقه اجتماع مجلس التنسيق الوطني المنعقد يوم 11 أكتوبر 2014 بنفس المؤسسة، والذي عرف حضورا واسعا لمختلف المكاتب المحلية والجهوية بما يعكس مدى تشبث السيدات والسادة الأساتذة الباحثين والثقافتهم حول إطارهم النقابي، وتعبئتهم القوي أمام الإصرار الحكومي على الإجهاد الممنهج على التعليم العالي العمومي ببلادنا ومصادرة مكتسبات السادة الأساتذة، في مقابل عجزها عن إيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز واقع الأزمة البنوية المزمنة التي يعاني منها هذا القطاع الاستراتيجي.

استهل الاجتماع بعرض المكتب الوطني الذي ذكر بفحوى النقاش الجاد والمسؤول الذي دار في مجلس التنسيق الوطني وبالمحطات النضالية التي خاضتها النقابة الوطنية للتعليم العالي في مواجهة تعنت الوزارة الوصية وعدم احترامها للمنهجية التشاركية، وتتصلها من الوفاء بتنفيذ التزاماتها المتضمنة في البلاغات المشتركة، ومحضر اجتماع المكتب الوطني مع وزير التعليم العالي ليوم 9 يونيو 2014، وكذا حينيات وسياقات قرار الإضراب الوطني لمدة 72 ساعة أيام 23 و 24 و 25 شتنبر المنصرم، بعد استنفاد كل وسائل الحوار المسؤول، ومبادرة السيد الوزير بالانسحاب من اجتماعه الرسمي مع المكتب الوطني ليوم 11 يوليوز 2014 وإعلانه تعليق الحوار مع المكتب الوطني للنقابة.

وقد أجمع أعضاء اللجنة الإدارية في تدخلاتهم على خطورة المرحلة التي تمر منها الجامعة العمومية والتعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا، مسجلين تدمرهم من الإجراءات الحكومية غير محسوبة العواقب والتي تستهدف الطبقات الفقيرة والمتوسطة وتروم الإجهاد على مكتسبات المجتمع، في ظل فشل الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تلك السياسة التي تتجلى على مستوى التعليم العالي في إصرار الحكومة على خلق مؤسسات ريعية مؤدى عنها كبديل عن الجامعة العمومية في إطار ما يسمى بالشراكة. كما سجل المتدخلون امتعاضهم واستيائهم من الخرجات الإعلامية غير المسؤولة للسيد الوزير، والتي يسعى من خلالها لتبخيس وتشويه سمعة الجامعة المغربية والأساتذة الباحثين في محاولة يائسة لتأليب الرأي العام وإخفاء فشله الذريع في معالجة الاختلالات البنوية التي يعاني منها القطاع خصوصا فيما يتعلق بالهدر الجامعي والاكتظاظ في ظل ضعف الموارد البشرية والبنيات التحتية وانعكاساتها السلبية على جودة التكوين والبحث. كما توقف المتدخلون على تعثر الدخول الجامعي الحالي وتأخر انطلاقه في مختلف مؤسسات التعليم العالي نتيجة عدم اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة وتأخر الوزارة في المصادقة على اعتمادات المسالك والتكوينات، والمشاكل التي لازالت تعاني منها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي.

واللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، إذ تحمل الحكومة الحالية كامل المسؤولية عما ستؤول إليه الأوضاع بمؤسسات التعليم العالي في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة، فإنها:

1- تؤكد أن النقابة الوطنية للتعليم العالي نقابة مواطنة عالمية، وحاضنة لكل الجامعيين المغربية على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية، وبالتالي فهي تتأى بنفسها عن السجالات والصراعات السياسية والحسابات الحزبية الضيقة التي يحاول السيد الوزير جاهدا استدراجها إليها. كما تؤكد أن معركتها النضالية هي معركة من أجل الوطن من خلال إعادة الاعتبار والارتقاء بمستوى الجامعة العمومية وجعلها تلعب دورها كاملا كمحرك أساسي لكل المخططات التنموية الحقيقية، ومن أجل الدفاع عن كرامة الأستاذة (ة) والباحث (ة) وتحسين أوضاعه (ا) المهنية والاجتماعية؛

2- تشيد بروح التعبئة النضالية العالية وتحيي الانخراط الشامل للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين بكل الجامعات المغربية ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي في إنجاح الإضراب الوطني لأيام 23، 24 و 25 شتنبر 2014؛

3- تدعو الدولة لتحمل مسؤولياتها في وقف حالة النزيف والاستهتار بالوضعية المزرية التي تعيشها الجامعة العمومية لما له من آثار وخيمة على مستقبل البلاد قد تعصف باستقرارها وتماسكها الاجتماعي، والتعجيل بمباشرة

إصلاح حقيقي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي بمساهمة كل الفاعلين والمتدخلين في القطاع والهيئات السياسية والنقابية والمدنية والحقوقية، اعتبارا لكون إصلاح التعليم يعد شأنا مجتمعيًا وأولوية وطنية؛

4- ترفض كل المشاريع والإجراءات التي اتخذتها الوزارة الوصية بشكل أحادي (مشروع القانون المتعلق بالتقاعد، الوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع تعديل القانون 00-01، تعليق السيد الوزير الحوار مع النقابة...) وتحملها مسؤولية انهيار العمل التشاركي، كما تحذر الحكومة من عواقب وخطورة انفجار الأوضاع في الجامعة كنتيجة لسوء تقديرها لحالة الاحتقان والغليان التي تعرفها؛

5- ترفض المقاربة اللاهثة للوزارة الوصية في تغيير القانون 00-01، بهدف واحد هو إقحام قطاع الربيع في التعليم العالي، والذي تسميه بـ"الشراكة" في محاولة لإضفاء الشرعية القانونية على واقع الفساد والفوضى الذي يعيث في هذا المجال، وتطالب بضرورة إعادة النظر بشكل جذري في هذا القانون بما يمكن مؤسسات التعليم العالي والأساتذة الباحثين من آليات الفعل والمساهمة في ربح رهان التنافسية ومواكبة التحولات وتحريك عجلة التنمية، وربطه مع إصلاح النظام الأساسي للأستاذ الباحث؛

6- تؤكد على ضرورة التزام الحكومة بتنفيذ كل الاتفاقات السابقة بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية (الترقية من أستاذ مؤهل إلى أستاذ التعليم العالي بعد قضاء أربع سنوات وعلى أساس ملف علمي وأكاديمي، إحداث الدرجة "د"، رفع الاستثناء عن حملة الدكتوراه الفرنسية، الأساتذة المحاضرون، الخدمة المدنية، رفع الحيف عن أساتذة التعليم الثانوي الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا، تحويل المناصب المالية لسنة 2013...)، وتجدد تشبثها بمعالجة الملف المطالب في شموليته؛

7- تدعو الحكومة إلى تحسين الوضعية المادية للأساتذة الباحثين من خلال الزيادة في الأجور التي ظلت مجمدة لأكثر من عقد من الزمن، وتطالب بإعفاء التعويضات على البحث العلمي من الضريبة على الدخل؛

8- تحذر من خطورة تفشي آفة الربيع والميز الطبقى في التعليم العالي عبر خلق مؤسسات عمومية مؤدى عنها تصل واجبات التدريس بها إلى 130.000 درهم سنويا، وما ستشكله من تهديد على مستقبل بلادنا. وتدعو بالمقابل إلى ضرورة الرفع من ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، ورصد إمكانيات مالية أكبر للجامعات المغربية ومؤسسات التعليم العالي العمومي واحترام استقلاليتها، مع الحرص على الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

9- تدين التصريحات الإعلامية غير اللائقة واللامسؤولة للوزير وتدعوه إلى الارتقاء بخطابه لمستوى يليق بمسؤول في الدولة يدبر قطاع التعليم العالي، وتشجب تطاوله على النقابة الوطنية للتعليم العالي وسعيه النيل من سمعة ومكانة الجامعة والجامعيين وهياكل التسيير؛

10- توجه نداء لجميع الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية كل من موقعه العمل على مواجهة المقامرة بمصير البلاد التي تروم تخلي الدولة النهائي عن التعليم العالي باعتباره مرفقا عموميا، وذلك بالإسراع في الانخراط في تشكيل "الجهة الوطنية للدفاع عن الجامعة العمومية" التي ما انفكت النقابة الوطنية للتعليم العالي تنادي بها؛

11- تدعو إلى مواصلة النضال من أجل الدفاع عن الجامعة العمومية المغربية كجامعة عصرية منتجة تنافسية ومنفتحة، تحت شعار: **"جميعا من أجل قانون إطار جديد للتعليم العالي ونظام أساسي جديد للأستاذ الباحث يعتمد إطارين"**. وتقرر من أجل ذلك، في أول خطوة تصعيدية، خوض **إضراب وطني لمدة 96 ساعة**، تفوض للمكتب الوطني أمر وصيغ تصريحه مع اتخاذ خطوات نضالية غير مسبقة في حال استمرار الجهات المسؤولة في تبني سياسة الأذان الصماء (يوم احتجاج وطني ومسيرة احتجاجية وطنية، وقفة احتجاجية أمام البرلمان، تجميد الهياكل الجامعية).

وتهيب اللجنة الإدارية بكافة السيدات والسادة الأساتذة الباحثين بالمزيد من التعبئة النضالية المواطنة والمسؤولة دفاعا عن مستقبل البلاد، دفاعا عن جودة التعليم العالي، دفاعا عن الجامعة العمومية المغربية، ودفاعا عن المصالح المادية والمعنوية للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين.

وعاشت النقابة الوطنية للتعليم العالي نقابة عالمة مواطنة وموحدة.

حرر بالرباط يوم 12 أكتوبر 2014

اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

